CILG
VNG international

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد
مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية

دليل التعاون اللامركزي
عبر الحدود بين تونس وليبيا

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد
مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية

دليل التعاون اللامركزي
عبر الحدود بين تونس وليبيا

تونس - 2015

تم إنجاز هذا الدليل من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، في إطار برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية الممول من طرف وزارتي الخارجية للمملكة الدنماركية والمملكة الهولندية.

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية.
© CILG-VNG International 2015
جميع الحقوق محفوظة.

للاتصال بنا:
البريد الالكتروني: cilg@cilg-international.org
الهاتف: 245 860 71 00216 / 243 860 71 00216
الفاكس: 242 860 71 00216
موقع الواب: www.cilg-international.org

المحتوى

توطئة **4**

مقدمة 6

1. تعريف التعاون اللامركزي عبر الحدود 9

2. مزايا التعاون عبر الحدود 10

3. طبيعة التعاون عبر الحدود 11

4. سير التعاون عبر الحدود 12

5. الطرق والتمشي الّتي تمكّن من إنجاز التعاون اللامركزي عبر الحدود بين تونس وليبيا 16

6. تحليل المخاطر ذات الصلة بالتعاون اللامركزي عبر الحدود 21

7. كيف يمكن ضمان استدامة أثر التعاون عبر الحدود بين تونس وليبيا 24

8. مرفق : مشروع اتفاقية توأمة بين المدن الحدودية التونسية والليبية 26

توطئة

يرافق برنامج دعم الحوكمةالحضرية الديموقراطية والتنمية الإقتصادية المحلية الذي يقوم بتنفيذه المركز الدولى للتنمية المحلية والحكم الرشيد، مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولى لجمعية البلديات الهولندية، عملية الانتقال الديموقراطي في تونس عبر المساعدة على وضع دعائم اللامركزية والحوكمة الحضرية الديمقراطية و على دفع االتنمية الإقتصادية المحلية لما لها من إسهام بارز في تحسين ظروف العيش محليا و جهويا. ومن ناحية أخرى، يسعى المركز الدولى للتنمية المحلية والحكم الرشيد عبر برامجه في ليبيا إلى مرافقة البلديات الليبية الناشئة ومساندتها من أجل إنجاح أعمال تأسيسها من ناحية ومن أجل تحسين تقديم الخدمات التي تؤمنها للمتساكنين من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق، واعتبارا للروابط التاريخية والاجتماعية بين المدن التونسية والليبية وخاصة الحدودية منها، و للعلاقات بين المنظومات الاقتصادية المحلية، عمل المركز في مختلف برامجه على دفع التعاون اللامركزي بين البلديات الحدودية التونسية الليبية، إيمانا منه بترابط المسارات و ضرورة التعاون بين البلديات الحدودية من أجل الرقي بهذه المنطقة و تطويرها و الرفع من جودة الحياة بربوعها.

يندرج انجاز هذا الدليل في إطار برنامج دعم الحوكمةالحضرية الديموقراطية والتنمية الإقتصادية المحلية وعلى وجه الخصوص المكون الخامس منه والذي يعنى بدفع التعاون اللامركزي عبر الحدود بين تونس وليبيا. وشاركت بلديات زلطن وزوارة ووازن ونالوت من ليبيا ومدنين وبن قردان والذهيبة من تونس بتميز في هذا البرنامج وساهمت في إنجاح مختلف مكوناته.

ويخاطب هذا الدليل مختلف الأطراف ذات المصلحة (الجماعات المحلية، المؤسسات الوطنية المشرفة، وكالات التعاون، منظمات المجتمع المدني) التي ترغب في إطلاق مبادرات للتعاون اللامركزي عبر الحدود. ولهذا السبب فان هذا الدليل يسلط الضوء على الطرق التي ينبغي أن تتبعها الجماعات المحلية في هذه المبادرات كما يقدّم مبادئ توجيهية للجمعيات التي تعمل على القيام بمشاريع للتعاون عبر الحدود. كما يتوجه هذا الدليل إلى هياكل الاشراف والدعم.

استلهم هذا الدليل من التجارب الدولية في مجال التعاون الحدودي اللامركزي والبرامج الخاصة التي تم القيام بها في إطار برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية وهو دليل يتلائم مع خصوصيات السياق التونسي الليبي. كما أن استخدام هذا الدليل في سياقات أخرى أمر ممكن اجمالا على أن يأخذ هذا الاستخدام بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة والبلدان المعنية بهذا الأمر.

د. نائلة العكريمي

المديرة العامة للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد

مقدمة

السياق العام

تميزت العلاقات التونسية الليبية خلال العقود الأخيرة بسمتين بارزتين: فمن الجانب المؤسسيّ كانت هذه العلاقات مرتبطة بالمركز (الحكومة) ومتأثرة بتوجّهات البلدين السياسية. أما من الجانب اللامركزي فإنّ طغيان المركزية في تونس والنقائص المؤسسية في ليبيا لم يكونا يسمحان بإقامة علاقات تجمع بين هياكل لامركزية. كما تجدر الإشارة الى أنه في الجانبين الاقتصاديّ والاجتماعيّ أخذ الطابع غير الرسمي قصب السبق مقارنة بالعلاقات المنظمة ذلك أن العلاقة الاقتصادية الاجتماعية هي علاقات وثيقة إلاّ أنّ مكانة المؤسسات في كل ذلك بقيت ضعيفة جدا.

منذ اندلاع الثورة في ليبيا أصبحت العلاقات الحدودية بين البلدين تتسم بملامح العلاقات وقت الأزمات. فقد تكثفت العلاقات على الشريط الحدودي: مخيمات للاجئين، تركّز التنقلات البرية، تعاظم دور المعبر الحدودي "الذهيبة- وازن"، التزويد... وقد لعبت السلطات المحلية (البلديات في تونس والمجالس المحلية في ليبيا) ومنظمات المجتمع الدولي دورا هاما في إدارة هذه الأزمات.

تتميز المرحلة الانتقالية في ليبيا بإطلاق مسار اللامركزية وهو مسار اتخذ شكلين إثنين: مسار أول تقوده السلطة المركزية من خلال وزارة الحكم المحلي التّي أرست خلال سنتي 2012 و2013 المدونة التشريعية والمؤسسية اللازمة لإقامة النظام اللامركزي وتوجيهه عند نهاية هذه الفترة نحو انتخاب المجالس البلدية ومسار ثان انطلق من المدن التّي عملت على تنظيم نفسها في هياكل خلال الثورة متخذة في ذلك شكل مجالس محلية تتمتع بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤون المدينة. وقد التقى هذان المساران عند إجراء الانتخابات البلدية فأصبحت معظم المدن الليبية تديرها مجالس منتخبة.

وعلى الجانب الآخر من الحدود عملت تونس على رسم مسار اللامركزية تدريجيا خصوصا من خلال دستور جانفي 2014 الذي خصص أحد فصوله لمسألة "الحكم المحلي". وفي نفس الوقت، وفي انتظار تجسيم المبادئ الدستورية في مجال اللامركزية، شهدت البلاد انفتاحا على مبادئ الحكم المحلي الديموقراطي والتشاركي على أساس إدارة لامركزية.

وفي سنة 2012 وفي إطار تنفيذ برنامج الوكالة الدولية لجمعية البلديات الهولندية في تونس تمّ تنظيم حلقات للنقاش حول إمكانات التعاون عبر الحدود في شهري جوان واكتوبر. وقد مكنت هذه الحلقات من تسليط الضوء على وضعيات المدن الحقيقيّة على جانبي الحدود ومن تحديد السبل الممكنة للتعاون عبر الحدود. وعلى أساس ما تم التوصّل إليه من نتائج قرّر برنامج الحوكمة المحلية الديموقراطية و التنمية الاقتصادية المحلية الذي يقوم بتنفيذه المركز

الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد ، المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوكالة الدولية لجمعية البلديات الهولندية، (2013-2015) تخصيص جزء من خطة عمله للتعاون عبر الحدود، خاصّة من خلال:

- تنمية التبادل بين المدن في المستويين المؤسسّي والاجتماعي الثّقافي.
- بناء قدرات الجماعات المحلية على جانبي الحدود.
- إطلاق مشاريع رائدة.

و في نفس الوقت فقد تضمن برنامج "دعم الحكم المحلي الديمقراطي من أجل بناء السلام في ليبيا " الذي تشرف عليه الوكالة الدولية لجمعية البلديات الهولندية ضمن عناصره عنصرا يهتمّ بالتعاون عبر الحدود ويستند في أهدافه إلى نفس المكونات المذكورة آنفا مع تطوير الجوانب التالية:

- الاقتصاد المحلي وإمكانات الحصول على مواطن شغل
- تهيئة المنطقة الحدودية

أما عن المدن الحدودية المشاركة في هذه البرامج فهي مدنين وبن قردان والذهيبة (تونس) و زلطن و زوارة و وازن و نالوت (ليبيا).

وفي هذا السياق فإنّ الطابع الخصوصي لهذا التعاون عبر الحدود يتطلب وضع آليات محددة لإدارة البرنامج وذلك حتى تتحقق الأهداف المنشودة والنتائج المرجوّة.

أهداف الدليل ووظيفته

إن الهدف من هذا الدليل يتمثل في إعطاء الأشخاص المعنيين أو المهتمين لمحة عن مختلف الجوانب المتعلقة بإرساء التعاون اللامركزي عبر الحدود. ويمكن ان يكون هؤلاء الأشخاص مجموعات ترغب في القيام بهذا التعاون كجمعيات المجتمع المدني مثلا أو الجهات المشرفة أو الداعمة.

ورغم ان الدليل يقدم معلومات ذات طابع عام حول التعاون اللامركزي عبر الحدود إلا أنه يركز اهتمامه بوجه خاص على المقاربة المحددة كما يتطلبها السياق التونسي الليبي وكما تمت دراستها خلال عملية إرساء التعاون بين البلديات بالبرنامج الحالي. وهو يتضمن في هذا الإطار:

- تعريفا للتعاون اللامركزي عبر الحدود
- الطرق والتمشي الّتي تمكّن من إنجاز هذا التعاون
- قائمة بالمزايا وتحليلا للمخاطر المرتبطة بهذا النوع من التعاون
- الجوانب القانونية والهياكل الممكنة
- سبل ممكنة لهذا التعاون بما يتماشى مع سياق المنطقة الحدودية بين تونس وليبيا
- الشروط الضرورية لإنجاح التعاون اللامركزي عبر الحدود

وفي هذه الحالة بالذات المتمثلة في التعاون اللامركزي المرتقب عبر الحدود بين تونس وليبيا فإنّ الأمر يتعلق بتعاون بين سبع بلديات والفاعلين المحليين من ذوي الصلة في المنطقة الحدودية والذين يتقاسمون مهمة بنقاط انطلاق مشتركة:

I. تنمية الاقتصاد المحلي في مستوى المنطقة الحدودية على أساس تحديات محلية متشابهة على الأصعدة الثقافية و الاجتماعية الاقتصادية و المالية و المؤسسية ولكن أيضا على أساس تحديات أخرى متشابهة تتعلق بتنمية مجمل المنطقة الحدودية على أساس تعزيز التبادل و إمكانات إستثمار كبرى.

II. تطبيق مبادئ الحكم المحليّ الديموقراطي تدريجيّا على أساس الإدارة اللامركزية مع مشاركة المجتمع المدني في تصوّر مشاريع التعاون و إنشائها.

III. تهيئة المنطقة الحدودية التّي يتمّ النّظر إليها ككيان اجتماعي يتموقع في فضاء معين ويتطلّب نظرة موحدة في ما يتعلق بالتهيئة الترابية.

IV. التعاون بين مختلف الأقسام الحضرية في مختلف البلديات مع التركيز على أهداف تبادل التجارب وتجويد الخدمات.

V. التبادل بين المؤسسات وفي مجال الجمعيات المحلية وهو تبادل ضروري لتعزيز مختلف أبعاد التعاون اللامركزي عبر الحدود.

إنّ الغرض من هذه المهمة الطموحة هو تحسين ظروف معيشية للسكان في المنطقة الحدودية التونسية الليبية على نحو مستدام. و إذا ما نظرنا إلى التعقيد الذي تتّسم به مثل هذه المبادرة (هشاشة السياق السياسي وغياب مرجعيات، والتكيف غير الكافي مع السياق القانوني، وتعدّد أصحاب المصلحة والتوترات الأمنية والسياسات الوطنية والمحلية ...) فإنّ مسار تحقيق هذه المهمة يجب أن يكون واضحا ومتدرجا ومعتمدا على نهج يقوم على تفكير عميق. كما ينبغي أن تكون خطوات هذا المسار مجدية و واقعية ويمكن التحكم فيها. وسواء تعلّق الأمر بالتخطيط لهذه الخطوات أو متابعة تنفيذها، فلا بد من بذل جهد لتوفير الظروف الملائمة لنجاح المهمة.

ومن هذا المنطلق فإنّ قيمة هذا الدليل العمليّة تتمثل في أنه يوفر للأشخاص المهتمين والمعنيين مجموعة من الأدوات الّتي تسهّل عملية تحديد الهدف من التعاون اللامركزي عبر الحدود وتيسّر تجسيم الخطوات الضرورية لتحقيقه ولجعل الفوائد المنتظرة والأثر المرغوب في ظروف عيش السكان شيئين مستدامين.

1. تعريف التعاون اللامركزي عبر الحدود

إنّ المبّررات الّتي تقف خلف مختلف المبادرات في مجال التعاون اللامركزي عبر الحدود تتعلق بالترابط ذي الطابع الجغرافي والبيئي والاقتصادي و الاجتماعي الذي يجمع في كثير من الأحيان بين البلديات على جانبي الحدود.

لا يمكن النظر إلى التعاون عبر الحدود باعتباره سلطة أخرى مخولة للبلديات الحدودية ولكن ينبغي اعتباره إحدى وسائل وضع السلطات الموكلة بهذه البلديات موضع التنفيذ. يمكن أن تتم ترجمة مبادرات التعاون عبر الحدود إلى علاقات جوار تستند إلى اتفاقات نوايا فحسب كما يمكن أن تتخذ هذه المبادرات شكل معاهدات تعطي لالتزامات الموقعين طابعا رسميا.

يمكن للمبادرات في حدّ ذاتها أن تتخذ أشكالا متعدّدة ومتنوّعة: من تمشّ يتطوّر في الزمن ويأخذ طابعا تجريبيا الى مشاريع كبرى في مجال البنية التحتية عبر الحدود. و بغضّ النظر عن نوع التعاون عبر الحدود أو درجة تعقيده فهو يستند دائما الى"علاقات الجوار القائمة بين السلطات المحلية على جانبي الحدود". و غالبا ما تقدّم الأدبيات ذات الصلة هذا التعريف للتعاون عبر الحدود وهو تعريف بسيط يعكس طبيعة هذا النوع من التعاون. ويضع هذا التعريف في صياغة واحدة حقيقة معقدة ودائمة التطور ومختلف العقبات الّتي ينبغي تخطّيها لضمان الحركية عبر الحدود والقيود الثقافية والمؤسسية والقانونية والمالية الّتي تحول دون تجسيد المشاريع عبر الحدود، فالغاية هي مواجهة هذه التحديات بأنجع طريقة ممكنة من خلال التعاون عبر الحدود.

تتمثّل الدوافع الرئيسية للتعاون عبر الحدود في ما يلي:

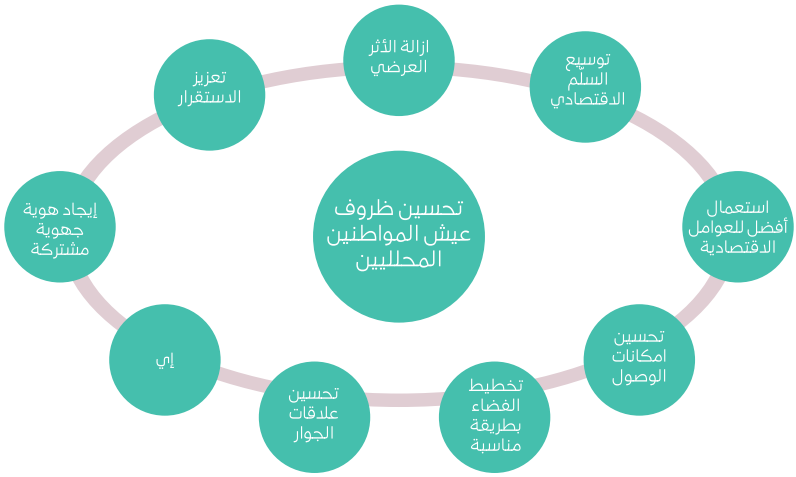

2. مزايا التعاون عبر الحدود

1. لا يمكن اعتبار التعاون التونسي الليبي اللامركزي عبر الحدود تمرينا نظريا ولكن يمكنه الاستفادة من نتائج **ممارسة طويلة من التعاون عبر الحدود** على الأرض ومن **مراكمة الخبرات والدراية** في العديد من المجتمعات والسلطات المحلية.

2. لا يقتصر التعاون عبر الحدود على تبادل المعلومات بشأن الأمور الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و لكنه يهدف أيضا إلى تبادل اقتصادي واجتماعي يشمل الاستثمار و الخدمات و اليد العاملة بين المناطق الحدودية. و يمكن لهذه التبادلات أن تسهم في تقريب المجتمعات المحلية و السلطات حول الاهتمامات والقضايا المشتركة و هو ما من شأنه أن يؤسس لأجواء جيدة في المنطقة الحدودية (من لا يعرف شيئا فلن يحبه بالتأكيد).

3. يدعم التعاون عبر الحدود ويسهل عملية **تقديم إجابات مشتركة لتوقعات** سكان المنطقة الحدودية و إحتياجاتهم كما يمكّن من **وضع إستراتيجية مشتركة** لتطوير المنطقة الحدودية **و خطة إجراءات مشتركة** لتحقيق أهداف الجانبين المشتركة.

4. يوفّر التعاون عبر الحدود فرصة للجماعات والسلطات المحلية **لخلق علاقات تكاملية**: تتعلم الجهات الفاعلة على تنوع خلفياتها كيف تفهم بعضها بعضاوتتعرّف على تجارب وممارسات جديدة توسّع من نطاق الحلول الممكنة لمشاكلهم من خلال ثقافة العمل المشتركة.

5. تتيح الخطة التدريبية للفاعلين تبادل الخبرات و أفضل الممارسات في ما بينهم والتعرف على اختصاصات بلدية ذات صلة. ويعزّز هذا، كما هو الشأن بالنسبةالى التبادلات و الدروس المراد تعلّمها، **بناء القدرات و الكفاءات الشخصية** و من ثمّ **القدرات المؤسساتية للبلديّات الحدودية** في مجال وضع البرامج وتنفيذها في إطار من الشراكة. وتهدف هذه البرامج إلى تحسين جودة عمل الموظفين اليوميّ و تأثيره و الى إدارة البلديات الّتي يعملون بها بطريقة أفضل وأخيرا إلى خدمة المواطنين بطريقة أفضل.

6. إذا ما تمّ في اللحظة المناسبة إدماج التفكير حول استثمارات أو شراءات مشتركة (تتخذ كمنطلق لها احتياجات مجمعة) فيمكن تحقيق **اقتصادات الحجم**.

3. طبيعة التعاون عبر الحدود

يمكن للتعاون اللامركزي عبر الحدود أن يتخذ أشكالا مختلفة تتراوح بين توقيع اتفاقات بين بلديتين (ما يسمى باتفاقات التوأمة) وإنجاز مشاريع مشتركة حقيقية. يركّز هذا الدليل على تنفيذ المشاريع المشتركة. والواقع أن التوأمة عمل محدود من حيث عدد المدن المعنية أو المجالات الّتي يشملهاالتبادل، و هي شكل مألوف للتعاون اللامركزي لا تختص به المدن الحدودية. ومع ذلك فإنّ إبرام اتفاقات التوأمة يمكن أن يجعل منها شرطا أساسيا قبل إنجاز أنشطة ذات صلة بالمشاريع المشتركة.

و غالبا ما يتم إطلاق المشاريع عبر الحدود على أساس الترابط بين المناطق الحدودية. فلنأخذ مثلا منطقة يعبرها نهر على جانبي الحدود وهو ما قد يتطلب على سبيل المثال بناء جسر لتسهيل الحركة الحدودية. و في حالة من هذا القبيل فإنّ تبرير المشروع و الشركاء و دوافعهم و أهدافهم و مدة إنجاز المشروع و التمويلات اللازمة يمكن تحديدها سلفا. و من جانب آخر فإنّ هذا النوع من التعاون هو تعاون ذو طبيعة مؤسسية ودائمة (اجتماعية-اقتصادية، سياسية، ثقافية) و يتجاوز الأعمال الحينية أو قصيرة الأمد. و من هذا المنطلق عادة ما تشمل المبررات و الدوافع أبعادا ذات طبيعة أكثر عمقا، إذ يرمي مثل هذا التعاون إلى المساهمة على المدى الطويل في تحسين ظروف عيش السكان من خلال تسهيل التبادلات عبر الحدود و التعزيز المتبادل للمؤسسات المحلية و تطوير الاقتصاد المحلي و الحد من التوترات و النزاعات الحدودية الممكنة.

تنبع المواضيع الّتي يركز عليها التعاون أو المشاريع عبر الحدود من الأهداف الإستراتيجية المشتركة الّتي قام الشركاء بتحديدها بطريقة مشتركة. كما يمكن لهذه المواضيع أن تكون هي بذاتها أهدافا محددة ويمكن أيضا أن تكون وسائل لبلوغ هدف استراتيجي نهائي (من قبيل تحسين ظروف عيش السكان).

إن الدافع لإطلاق مشروع عبر الحدود غالبا ما يكون نابعا من الداخل أي أنّه يأتي من الشركاء أنفسهم على أساس مقولة "الاتحاد يصنع القوة" أو لأنّه لا يمكن أن يتجاهل بعضنا بعضا في سعينا لتحقيق هدف ما. و تجدر الإشارة إلى أنه غالبا ما تتخذ اللقاءات الأولى شكلا غير رسمي ثمّ تتحوّل شيئا فشيئا إلى لقاءات رسمية كلّما زادت معرفة الأطراف بعضها بعضا و قررت إضفاء شكل رسمي على التعاون عبر الحدود في مجال ما. كما أنه يمكن إرساء مسار التعاون إثر وقوف طرف ثالث خلف مبادرة إطلاق المشروع (حافز خارجي) و في تلك الحالة فإنّه يتمّ اختيار شركاء محتملين على أساس المعايير المرتبطة بطبيعة التعاون و النتائج المتوقعة منه.

4. سير التعاون عبر الحدود

الشكل الأساسي

يتضمن الشكل الأساسي انطلاقا من اللقاءات الأولى الخطوات التالية:

- اختيار الشركاء بعد تحديد المعايير على أساس الحاجيات المشتركة في مجال تعزيز القدرات المؤسسية في مجالات التكامل (مشروع متأتّ من حافز داخلي أو خارجي)
- اختيار أعضاء اللجنة التسييرية (أو لجنة القيادة) وتحديد صلاحياتهم
- اختيار أهداف التعاون عبر الحدود والمواضيع الخصوصية ذات الصلة به وما يتعين القيام به أولا (الإطار المنطقي)
- تحديد شكل التمويل
- تحديد الإطار لقانوني ونوع اتفاقية التعاون (اتفاق نوايا، معاهدة رسمية، عقد أداء)
- اختيار أعضاء فريق العمل الفني وصياغة خطة عمل الفريق السنوية (صلاحياتهم العملية بما في ذلك صلاحياتهم المالية)
- تحديد طريقة التسيير والتقييم والمتابعة

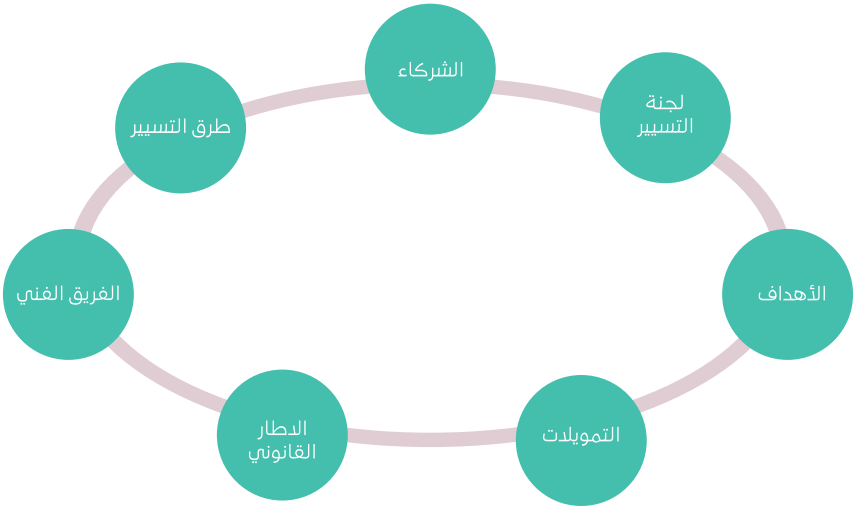

التفكير المسبق

حتّى يتم إضفاء الطابع الرسمي على تعهدات الشركاء في إطار مشروع عبر الحدود – بغض النظر عن شكله ومحتواه- واختيار الأشكال التنفيذية الأكثر ملاءمة فإنّه من المناسب بالنسبة

الى الشركاء أن يقوموا بتحديد معايير المشروع الرئيسيّة بطريقة مشتركة و بالتفكير بصورة مسبقة في طرق تسييره و إنجاز جميع مكوناته. ويشمل هذا:

I. تشخيص الحالة الراهنة حتّى يمكن التأسيس لقراءة يتقاسمها الطرفان في ما يتعلّق بالمجال الحدودي.

II. التفكير مسبقا حول الرّهانات و الإمكانات ذات الصلة بالتعاون عبر الحدود حتّى يمكن صياغة إستراتيجية جهوية تتخذ شكل مشاريع عبر الحدود تلبي حاجيات السكّان على جانبي الحدود.

يمكن لعملية التفكير هذه أن تجمع، إلى جانب الجماعات المحلية، فاعلين آخرين مهتمين بالتعاون عبر الحدود على جانبي الحدود: الفاعلين الاجتماعيّين الاقتصاديّين، الجمعيات الممثلة للسكان....

المشروع عبر الحدود

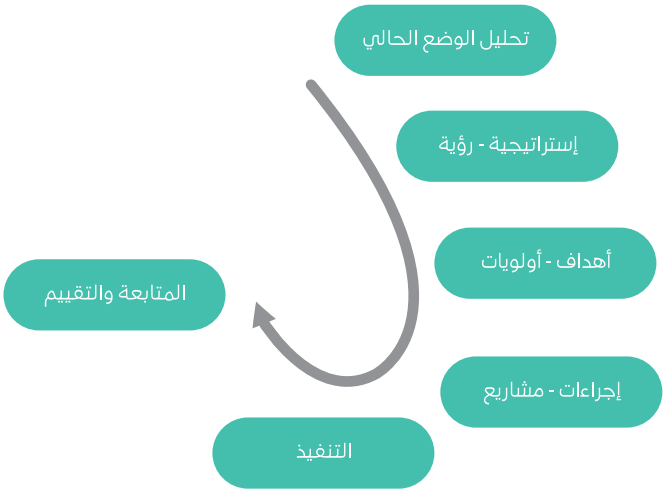

انّ ما يتمّ التوصل اليه من خلال المسار المذكور آنفا يمثل القاعدة الّتي سوف ينشأ على أساسها المشروع عبر الحدود. ويتكون هذا المشروع من الخطوات التالية:

المرحلة 1

• **تحديد الاحتياجات** و الرهانات عبر الحدود وذلك حتى يتسنى رسم ملامح المشروع عبر الحدودي، الاستجابة إلى الاحتياجات والرهانات الّتي تم تحديدها.

المرحلة 2

تحديد **محتوى المشروع**:

- الأهداف، الجمهور المستهدف، المدّة، المنطقة الحدودية المعنية
- المواضيع المحدّدة
- الأعمال المزمع القيام بها، الوسائل البشرية والمادية والمالية الّتي ينبغي توفيرها
- تقييم الكلفة والتمويلات المتوفرة

المرحلة 3:

التحقق من الجدوى:

- تحليل المخاطر والتهديدات
- التدابير المخففة
- إدارة العوائق والعقبات
- الأهداف
- الخ...

المرحلة 4

تحديد مجموعة من الفاعلين من ذوي الكفاءة على جانبي الحدود وتكليفهم بإدارة المشروع والقيام بالأعمال المخطّط لها

المرحلة 5

على ضوء العناصر الّتي تمّ تحديدها خلال المراحل السابقة يتمّ اتخاذ **قرار مشترك من جانبي الحدود بإطلاق مشروع التعاون**

المرحلة 6

الإعداد لتنفيذ المشروع عبر الحدود:

- تحديد **الهيكل الذي يتولى الادارة**/لجنة التسيير مع ضمان تمثيل جميع الأطراف
- تحديد **فريق العمل الفني** - المكلفين بالمهام- ومختلف الوظائف اللازمة لإنجاز المشروع
- تضمين الأهداف والأعمال المزمع القيام بها في **خطة للعمل** (سنوية أو على سنوات عديدة)
- صياغة **الخطة المالية** المتعلقة بالمشروع
- تحديد استراتيجية **التعاطي مع العوائق والعقبات**

المرحلة 7

اختيار **الصيغة القانونية و التشغيلية** المناسبة

المرحلة 8

تحديد **استراتيجية الاتصالات** الداخلية والخارجية للتعريف بالمشروع.

المرحلة 9

ضبط **وسائل التسيير و التقييم** للمشروع.

5. الطرق والتمشي اللتّي تمكّن من إنجاز التعاون اللامركزي عبر الحدود بين تونس و ليبيا

بعد التحقق من جدوى مشروع التعاون اللامركزي عبر الحدود التونسي الليبي ينبغي تحديد الطرق و الخطوات الخاصة بالمشروع. و بالرجوع إلى المنهجية المقترحة آنفا فإنّ المعايير التالية يمكن اعتبارها معايير ذات صلة:

- القرارات و التوجّهات الّتي يتخذها بصورة مشتركة الفاعلون المحليون التونسيون و الليبيون و يحددونها
- توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة والصلاحيات المناسبة
- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهما مستفيدين/مشاركين، في تحديد المشاريع عبر الحدود و إدارتها
- توفير الموارد المالية
- الإمكانات القانونية الّتي توفرها تشريعات الطرفين الداخلية
- توفير استراتيجية اتّصال و ضغط
- توفير امكانات التقييم و المتابعة

القرارات و التوجهات الّتي يتّخذها بصورة مشتركة الفاعلون المحليون التونسيون و الليبيون و يحددونها

ينبغي على الطرفين الليبي والتونسي أن يحدّدا بصورة مشتركة أهدافا إستراتيجية وإجراءات محددة تمكّن من بلوغ هذه الأهداف.

في إطار برنامج الحوكمة المحلية الديموقراطية و التنمية الاقتصادية المحلية توصلت مختلفات ورشات التبادل و النقاش حول الإمكانات الواقعية للتعاون "عبر الحدود" إلى صياغة مقترح مشترك من قبل البلديات التونسية و الليبية المشاركة **لإنجاز "مركز تعاون حدودي للإعلام و التواصل و الثقافة"** يكون مشروعا ريادي. و يتمّ تحليل ملاءمة هذا المقترح و دراسته من وجهة نظر ما قبل الجدوى لضمان السير الجيّد لهذا المشروع الرائد و تحقيق أهدافه.

و حتّى لا يكون هذا المشروع الرائد مشروعا منعزلا فسوف يكون من الضروري تنفيذه مع جملة التدابير الأخرى الّتي ينبغي إنجازها لبلوغ هذه الغاية. إنّ هذه الغاية (أو الهدف الاستراتيجي بعيد المدى) ينبغي أن يكون مضمّنا في **خطّة إستراتيجية تمتدّ على سنوات وتتعلق بالمنطقة الحدودية**. ينبغي أن تتوفر مثل هذه الخطة و أن تمثل النقطة الأساسية و الوثيقة المرجع لكل الأطراف المعنية بالتعاون اللامركزي عبر الحدود بين تونس و ليبيا. ينبغي أن يسهم كل مشروع وكل التدابير المتخذة في إطاره في بلوغ هذه الغاية. و يعني ذلك أنّ المشروع الرّائد، حتّى إن كان

ملائما جدّا للشركاء، فهو هدف أساسي مشتق أو لنقل وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته.
يجب أن تسبق صياغة ورقة استراتيجية أو وضع ميثاق أي عمل آخر، ويمكن أن يكون ذلك على أساس نتائج المبادئ التوجيهية المعتمدة بشكل مشترك من قبل الجهات الفاعلة المحلية التونسية والليبية. ويتمثل النهج البديل في تولّي مركز المعلومات والاتصالات والثقافة وضع رؤية استراتيجية للمنطقة الحدودية كأول مهمة يقوم بها (في سياق جمع المعلومات و إنشاء بنك للمعلومات حول البلديات الشريكة وبلديات أخرى في المنطقة).

توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة الضرورية و السلطات اللازمة

تتولى إدارة المشروع **لجنة تسيير** و تقوم كل بلدية بتعيين ثلاثة أعضاء في هذه اللجنة:
- عضو منتخب من المجلس البلدي
- موظف بلدي
- ممثل عن المجتمع المدني

يطلب من البلديات تنظيم أيام مفتوحة للمجتمع المدني لتقديم التعاون عبر الحدود. وخلال هذه الأيام، يتم اختيار ممثل عن المجتمع المدني حسب الإجراءات الّتي تم التفاوض بشأنها مع الشركاء. ويطلب من هذا الممثل أيضا أن **يقدم تقريرا إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى في مدينته حول محتوى التعاون عبر الحدود وسيره**.
تجتمع هذه اللجنة بصورة دورية للإطلاع على تقدّم إنجاز المشروع و احترام الأهداف الموضوعة منذ البدء. و كغيرها من اللجان فإنّ هذه اللجنة الّتي لديها بعض المسؤولية لا يمكن أن تعمل على نحو فعال إلا إذا كان لديها تفويض واضح من الشركاء اللذين تمثّلهم. وفي حالة التعاون التونسي الليبي، فقد تم اقتراح ممثلي أعضاء البلديات من قبل البلديات نفسها.
ومن جهة أخرى من الضروري تكوين **فريق عملي فني** أو مجموعة مكلفة بمهام مثلا من خلال التنسيق بين ممثلي الشركاء من ذوي الكفاءة في مجال المشروع. ويقوم هذا الفريق الذي يجتمع بطريقة أكثر تواترا من اللجنة التسييرية بإنجاز التبادلات الفنية والتدابير المتّفق عليها وبمتابعة التقدم في الإنجاز وإعداد اجتماعات اللجنة التسييرية. ويعمل فريق العمل على أساس كراس للشروط يأخذ شكل **خطّة عمل سنوية** تحدّد المشروع الرّائد والمواضيع الّتي يتمّ التركيز عليها والتدابير ذات الأولوية والنتائج المتوقعة والفاعلين على الميدان والآجال والتمويل. كما أنه من الضروري إقامة إطار هيكلي للتشاور مع أعضاء اللجنة التسييرية.

مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص في تحديد المشاريع عبر الحدود و إدارتها باعتبارهم مستفيدين/مشاركين

باعتبار أن **المجتمع المدني والقطاع الخاص** يمكن ان يكون لهما مصلحة في بعض المشاريع عبر الحدود فإنّه من المهم أن تتم دعوتهما وتشجيعهما للمشاركة في **إطار شراكة مع البلديات** في تحديد المشاريع وإدارتها. وعلى أقل تقدير ينبغي أن يكون للمجتمع المدني والقطاع الخاص علم بالمشاريع عبر الحدود الّتي يتم العمل على إنجازها. وباعتبارهم مستفيدين/مشاركين فإنّه بإمكانهم المساهمة أيضا في تمويل المشاريع الّتي تحظى باهتمامهم. ويعدّ المشروع الرائد الذي سبق ذكره مثالا جيدا على ذلك إذ أنه تمّ إصدار طلب للعروض لتمويل أنشطة التعاون عبر الحدود بين الجمعيات على جانبي الحدود.

توفير الموارد المالية

إنّ السؤال الذي ينبغي أن تقع الإجابة عنه هو كيف يمكن توفير التمويلات الضرورية لتطوير البرامج والمشاريع وإدارتها في إطار اتفاقية للتعاون،من بين المصادر الممكنة يمكن ان نذكر:

- مساهمات المانحين
- مساهمة الدولة
- مساهمات البلديات المشاركة
- مساهمات المجتمع المدني
- مساهمات القطاع الخاص
- مساهمات منظمة الحكومات المحلية
- مساهمات السكان

إن الفكرة المبدئية في ما يتعلق بالموارد البشرية و المالية هي أنّه كلما زادت الاستفادة أصبح حافز المشاركة قويا (أو ضروريا).

الامكانات القانونية المتوفرة للبلديات المشاركة من خلال التشريعات الداخلية

لا يوجد في تونس إطار قانوني واضح في ما يتعلق بالتعاون عبر الحدود إلا أنّ علاقات التوأمة تبدو الشكل الأكثر شيوعا. و تخضع هذه العلاقات إلى إشراف وزارة الداخلية و تأطيرها. و من جانب أخر فقد كرّس دستور جانفي 2014 مبدأ التعاون اللامركزي (الفصل 140) دون إقصاء التعاون اللامركزي عبر الحدود.

لا يوجد في ليبيا حاليا إطار قانوني مخصص لإقامة تعاون لامركزي عبر الحدود، إلا أنّ الطلبات الّتي تقدّمت بها المدن جعلت سلطات الإشراف تنظر في إمكانية إنشاء مشاريع للتوأمة يمكن تبنيها و المصادقة عليها.

وقد تمت صياغة اتفاقية للتوأمة على أساس مشروع نص تمّ إعداده في تونس ومشروع تمّ إعداده في ليبيا يستجيب لتطلعات كل جهة و شروطها. و قد تم إطلاع المدن على نص هذه الاتفاقية (انظر المرفقات).

و في جميع الحالات فإنّ التوقيع على اتفاقية للتعاون يتوقف على الرغبة المشتركة للجماعات المحلية على جانبي الحدود. و هي ليست ضرورية لإطلاق تجربة تعاون تخلو من طابع رسمي لا تأخذ طابعا إلزاميا بالنسبة الى الأطراف ذات المصلحة. وكما تم ذكره في دليل البعثة الميدانية عبر الحدود لمجلس أوروبا فإنّ الكثير من مشاريع التعاون عبر الحدودي تتمّ بصورة غير رسمية وتستند إلى تنسيق التدابير المتخذة من قبل الفاعلين على جانبي الحدود بغاية إنجاز تمشّ عبر حدودي مشترك. ولا يجمع بين الشركاء سوى التزام مبدئي وغالبا ما يستعمل هذا الشكل في المراحل الأولى للتعاون أو في صورة غياب إطار قانوني واضح يسمح للشركاء بوضع تعاونهم في إطار رسمي.

وبالنظر إلى محدودية التدابير القانونية المتوفّرة في ليبيا وتونس حاليا فإنّ اتفاقية التعاون باعتبارها الشكل البسيط لإضفاء الطابع الرسمي على التزامات الموقعين تبدو الأنسب في حالة التعاون عبر الحدودي بين تونس وليبيا.

يتعلّق الأمر حينئذ بالتوقيع **على اتفاقية للتعاون غير ذات طابع او وضع قانوني** ملزم يتولّى في إطارها كلّ طرف موقّع تطبيق نظامه القانوني في إنجاز التدابير الّتي يتخذها.

توفير إستراتيجية اتصالية

إنّ من بين العوامل المحددة للنجاح أن يكون المشروع معروفا جدّا و أن **يحظى بتأييد الرأي العام**. و لتحقيق ذلك ينبغي أن يتمّ صياغة **إستراتيجية اتصالية** تضمن وصول المعلومة إلى كل الأشخاص و المؤسسات بما في ذلك السكان و رفع وعيهم. و من بين الأدوات المتوفرة /الّتي ينبغي تطويرها:

- ورشات عمل، ندوات، لجان، موائد مستديرة، مقابلات
- مطويات، كتيبات، معلقات، نشريات، بيانات
- مواقع للويب
- شبكات مهنية
- علاقات طيبة مع وسائل الإعلام

• تبليغ المعلومة للسكان (شاشات كبيرة في البلديات) ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ذي الصلة وإشراكهم.

• الخ...

يمثل الاتصال أداة ضغط بامتياز وهو بعد ضروري لنجاح المشروع. ويعتبر أعضاء لجنة التسيير باعتبارهم المسؤولين عن إدارة المشروع الأقدر على تولي المهمة الاتصالية. أما في المستوى المحلي فإنّ ممثلي البلديات المشاركة ينبغي أن يقوموا بدور الناطق الرسمي والمحاور إزاء السكان المحليين.

توفّر سبل التقييم والمتابعة

تقع مسؤولية تقويم التقدم المحرز في المشروع و احتراما لأهداف المرسومة على عاتق اللجنة التسييرية. و يتم ذلك بشكل غير رسمي خلال التبادلات الفنية المنتظمة مع فريق العمل التقني وبصورة أكثر رسمية في شكل مكتوب من خلال صياغة تقرير التقدم السنوي / نصف السنوي / ربع السنوي. و يتم إعداد هذا التقرير من قبل فريق العمل التقني ، و يتضمن لمحة عن الأمور المالية (المصروفات مقابل الميزانية)، و القيود الّتي تعترض الإنجاز و المقترحات في مجال المتابعة.

6. تحليل المخاطر ذات الصلة بالتعاون اللامركزي عبر الحدود

إنّ إقامة مشروع حدودي عملية معقّدة. إلا أن الدعم الفني و المالي و نصائح المانحين ساعدت على إنجاز الكثير من المشاريع بطريقة جيدة إلى حين دخولها حيز العمل. حين الانتهاء من تحديد المشروع يتمّ تركيز لجنة التسيير و فريق العمل الفني و إعداد خطّة العمل إلا أنّ ما يمكن ملاحظته هو انه رغم الرغبة القوية في النجاح والنوايا الطيبة فإنّه غالبا ما تبرز تعقيدات في مستوى القدرات والكفاءات والوقت/التخطيط والدعم السياسي. وكخطوة استباقية ينبغي تحديد الجهة الّتي سوف تتولى الإشراف على تنفيذ المشروع، والمقصود هنا الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين سوف يضمنون وضع المشروع موضع التنفيذ وإنجازه على أفضل الوجوه.

يوجدالكثير من المقاربات العملية الممكنة:

- تتولى الأطراف الشريكة تكليف طرف ثالث بإنجاز المهمة
- يتولى طرف شريك كفؤ أو مجموعة من الشركاء الأكفاء إنجاز المشروع لفائدة مجموعة الشركاء
- يمكن للشركاء أن يقرروا إنشاء هيكل مستقل يتولى إنجاز المشروع

ومع مراعاة الاختلافات فمهما كانت المقاربة الّتي يتم تبنيها فإنّ أهم محدّد للنجاح في المشروع هو وجود قيادة تشرف على فريق من الفاعلين الذين يؤمنون بالمشروع و الذين تتوفر لديهم الكفاءة و الالتزام الضروريّان. و من بين العوامل المحددة الأخرى وجود وضع سياسي مستقر بما فيه الكفاية في المستويين الإقليمي و الوطني لتمكين المستوى المحلي من تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتعاون عبر الحدود.

أمّا المخاطر لتي يمكن أن تمثّل تهديدا جدّيا لنجاح التعاون اللامركزي عبر الحدود بين تونس وليبيا وخاصة المشروع الرائد المزمع إنجازه فنقدمها في الجدول التالي حسب طبيعتها و مدى إمكانية تحققها.

	الخطر	النوع	امكانية الحدوث	التدابير/الاجراءات
1	ضعف التبني/الدعم السياسي	سياسي	متوسط	ضمان الدعم/المساندة السياسية المتواصلة من خلال الإعلام والتبادل والتشاور وإشراك السلطات المحلية والوطنية (وزارات الداخلية والحكم المحلي)
2	وضع سياسي ومؤسّسي غير مستقر وهشّ (في المستوى المحلي والجهوي والوطني)	مؤسسي/ سياسي	متوسط/مرتفع	إنشاء إطار للتشاور الهيكلي والضغط في المستوى المحلي والجهوي والوطني والدولي
3	وضع سياسي أمني صعب وتوترات عرقية	سياسي/ اجتماعي	متوسّط/مرتفع	التأكيد على الترابط الجهوي و أهمية التعاون مع إيلاء الأمن أهمية باعتباره شرطا مسبقا
4	غياب القيادة	مؤسسي	مرتفع	تحديد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين باعتبارهم أصحاب المشروع
5	نقص القدرات والخبرات، والجهات الفاعلة ذات الصلة	مؤسسي	منخفض/ متوسط	ضمان أن يقتصر التعاون على مجالات الكفاءة المشتركة وأن لا يتجاوز هذا التعاون أو يثقل القدرات المشتركة المتاحة؛ تحديد النهج العملي الأكثر ملاءمة للمشروع (أنظر أعلاه)؛ اختيار قيادة و أعضاء على درجة من التصميم على إنجاز المشروع بنجاح و من ذوي الكفاءات الّتي يكمّل بعضها بعضا.
6	غياب رؤية إستراتيجية للمنطقة الحدودية	اجتماعي	متوسط/مرتفع	وضع رؤية إستراتيجية مشتركة طويلة الأجل لمنطقة الحدود (الخطة الإستراتيجية)
7	نقص الموارد (بعد نهاية مشاركة الجهات المانحة)	مالي	مرتفع	وضع خطة مالية مشتركة استنادا إلى خطة العمل
8	تشرذم الإجراءات والمطالب وآنعدام تناسقها	مؤسسي	متوسط	إنجاز خطة عمل مدروسة تستند إلى أهداف المشروع التجريبي

9	طموحات وتوقعات لا يمكن تحقيقها	مؤسسي/ اجتماعي	متوسط/مرتفع	اقتصار الأعمال حاليا على تلك الّتي تمّ الاتفاق بشأنها في إطار المشروع التجريبي الرائد (الإنتباه الى أثره في إطلاق المسار و قيمة المشروع الرائد كمشروع تجريبي)
10	غياب معلومات وبيانات موثوقة	مؤسسي/ اجتماعي	متوسط/مرتفع	التحقق من مدى ملاءمة البيانات و موثوقيتها و تنسيقها لتحقيق تشخيص للوضع الراهن يكون تشخيصا مشتركا
11	غياب التنسيق والتوجيه في ما يتعلّق بالأهم-المهمّة / الأهداف الإستراتيجية	مؤسسي	متوسط	تحديد الإجراءات ذات الأولوية ذات الصلة (خطة العمل)؛ إدارة المشروع من قبل لجنة التسيير
12	العجزعن إحراز تقدّم	مؤسسي	مرتفع	أخذ لجنة التسيير زمام المبادرة؛ إدارة الوقت من قبل فريق العمل الفني من خلال جدول زمني (في خطة العمل)
13	غياب وضوح الرؤية والمصداقية في الم²شروع، والإجراءات والنتائج والفوائد المتوقعة	مؤسسي/ اجتماعي	متوسط/مرتفع	رفع وعي السكان وتنفيذ إستراتيجية للاتصال

إن جودة تنظيم المشروع وقيمة الأشخاص المسؤولين على قيادته والأشخاص المعنيين بإنجازه أمر رئيسي لضمان تنفيذ المشروع بأفضل الطرق الممكنة والحصول على أفضل النتائج.

7. كيف يمكن ضمان استدامة أثر التعاون عبر الحدود بين تونس و ليبيا

عند استحضارنا أهمّ ما ورد في هذا الدليل، فإنّ السؤال الأخير المهم الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن ضمان استدامة مبادرات التعاون عبر الحدود بين تونس و ليبيا وأثر هذا التعاون. يقوم هذا السؤال على ثلاثة عناصر:

I. الدعم والحوكمةالسياسيّين و رفع وعي السكان بالإضافة إلى القيام بحملات الضغط لدى المؤسسات الوطنية

II. الوسائل، خاصّة منها البشرية، المتوفّرة و ثقافة العمل المتقاسمة

III. إدراج استراتيجيات التعاون اللامركزي عبر الحدود و الأهداف المرجوّة في السياسات المحلية و الجهوية.

اذا ما تأملنا في السبل الممكنة للتعاون اللامركزي عبر الحدود فإنّنا نلاحظ وجود الكثير من المواضيع الّتي يمكن التركيز عليها ممّا يجعل من عملية اختيار نقطة الانطلاق أمرا صعبا: التخطيط، النفايات، المياه، النقل، التدريب، تعزيز الجانب المؤسسي في الحكومات المحلية، تهيئة المعابر الحدودية... إن الخيار المشترك من قبل الشركاء و المتعلق بدءا بإقامة مركز للإعلام والاتصال والثقافة هو خيار منطقي باعتبار أن الإجراءات ذات الصلة بهذا المشروع (أنظر الجدول أعلاه) يمكن أن تكون منطلق عديد مبادرات التعاون الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المشروع التجريبي يسمح للفاعلين والسلطات المحلية والسكان على جانبي الحدود باكتساب الخبرة في مجال التعاون اللامركزي عبر الحدود وربط علاقات أوثق بين الطّرفين.

ومن جانب آخر و كما ورد ذكره سابقا فإنّ التعاون اللامركزي عبر الحدود يتطلب الحصول على دعم سياسي من قبل السلطات المحلية وتوفير القدرات والكفاءات حتّى يمكن تقديم إجابات مشتركة وفعّالة لانتظارات وحاجيات سكّان المنطقة الحدودية.

ولهذا السبب فإنّه من الأهمية بمكان أن تتمّ ترجمة التعاون اللامركزي عبر الحدود **إلى أهداف واضحة ومفهومة من قبل السكّان وتحظى بدعمهم ودعم السلطات المحلية ومنظّمات المجتمع المدني** وكل الفاعلين المعنيين. كما **ينبغي إعلام السكان بصورة منتظمة** بالتقدّم المحرز وخاصة النجاحات المحقّقة من خلال المنشورات وورشات العمل ونقاط الإعلام على الحدود، الخ...

كما يمكن أن يتمّ ضمان تواصل التعاون اللامركزي عبر الحدود واستدامته من خلال هيكل دائم يتوفّر على الموارد البشرية والمالية القارّة الّتي يقوم الشركاء بتقديمها. تمكّن هذه الموارد من إنشاء سكرتارية تضمّ فريقا من الأشخاص المتخصصين وهي بمثابة قاعدة للتعاون. ومن

المهم التذكير أن المساهمات المالية لا ينبغي أن تندرج بالضرورة ضمن التزام من قبل الشركاء في مستوى الميزانية إذ يمكن أن يساهم الشركاء من خلال توفير الموظفين والمقرات والموارد الحاسوبية...

وفي الأخير فإنّ أفضل سبيل لتجذير التعاون اللامركزي عبر الحدود وفوائده على المدى الطويل تتمثل في إنجاز مشاريع عملية خطوة بخطوة تمكّن من التعاطي مع احتياجات سكان المنطقة الحدودية التونسية الليبية.

8. مرفق : مشروع اتفاقية توأمة بين المدن الحدودية

يمثّل المشروع الحالي اتفاقية نموذجية للتّوأمة بين المدن الحدودية يمكن استعمالها مع تكييفها لتتلاءم مع خصوصيات المدن المعنية ومع أخذ الأهداف البينية المتّفق عليها. وقد تمّت صياغة هذا المشروع انطلاقا من الأعمال التالية الّتي تم القيام بها:

- دراسة الاتفاقيات المقترحة و تحليلها و المستعملة من قبل المصالح المركزية في كلا البلدين ثمّ صياغة اتفاقية وحيدة تحترم الأحكام المضمنة في النصين الأصليين.
- إضافة بنود خصوصية أكثر تلاؤما مع السياق الحدودي وخاصّة القرب الجغرافي للمدن.

اتفاقية شراكة و تعاون

تعتبر البلديات اليوم أطرافاً لها أهمية كبرى ودورا محوريّا في عملية صنع القرار لاسيّما في العلاقات الإقليمية و الدولية من خلال مساهمتها في التنمية البشرية والمحلية.

ولما للدول المجاورة من روابط اجتماعية وتاريخية فإنّ بلديتي:

..... و .....

تؤمنان بأن تدعيم التعاون الوثيق بين المدينتين سيساهم في تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين الشقيقين تونس وليبيا المرتكزة على الروابط الأخوية والتاريخية،

وانطلاقا ممّا يوليه البلدان من أهمية لدعم علاقات التعاون الدولي اللامركزي بين الجماعات المحلية الراجعة إليهما بالنظر، وتمكينهما من تبادل التجارب والخبرات والمعلومات وإرساء علاقات شراكة وتعاون في شتى مجالات الاهتمام المشتركة،

واعتبارا للدور المحوري الذي تقوم به كلتا البلديتين في مجالات الخدمات ونشر ثقافة الإدارة المحلية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار كما تتشاركان في هدف الحفاظ على تراثهما الثقافي وتعزيزه.

ومن هذا المنطلق فإنّ البلديتان ترغبان في الدفع قدماً بدعم المزيد من التعاون بين الأجيال القادمة لاسيما الشابة منها بغرض التقارب والاتصال الوثيق.

وبعد إجراء عدة زيارات متبادلة تخللتها لقاءات ومشاورات بين المسؤولين و كذلك رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بالمدينتين،

فقد اتفق الطرفان الممثلان في:

عميد بلدية .....

من جهة،

ورئيس بلدية (أو رئيس النّيابة الخصوصية لبلدية) .....

من جهة أخرى

على ما يلي:

الفصل الأول : مبادئ ومنهجية التعاون والشراكة

يؤكدّ الطرفان على أهمية التعاون والشراكة أخذ بعين الاعتبار لأوجه التكامل والتشابه في الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.ويعمل الطرفان على تبادل الخبرات ونقل التجارب في مجالات التعاون المشتركة.

كما يسعى الطرفان إلى إنجاز مشاريع مشتركة وذلك باتباع المرحلتين التاليتين:

. المرحلة الأولى

إعداد "ورقات فنية للمشاريع" أو "ملفّات اقتراح أنشطة أو مشاريع" توضّح الهدف من المشروع وإطاره العام والخصوصي والفئة المستهدفة منه ومراحل إنجازه وكلفته الإجمالية وتأثيراته على المحيط.

. المرحلة الثانية

- تحديد مخطط إنجاز المشاريع في المستوى البشري والفني والمالي.ويتمّ ذلك من طرف لجنة فنية تحدث للغرض وفق ما هو منصوص عليه بالفصل الثالث من هذه الاتفاقية.

- كما يمكن، بعد اتفاق الجماعتين المحليتين، اللجوء عند إعداد دراسات المشاريع والبرامج وعند تقييم إنجازها، إلى مكاتب دراسات خاصة.

الفصل الثاني : مجالات التعاون والشراكة

تتعاون الجماعتان المحليتان وتتبادلان الخبرات في مجالات اهتمامهما المشتركة،

1 - الثقافة والشباب والرياضة

. تبادل زيارات المسؤولين عن هذه القطاعات بالجماعتين المحليتين وكذلك المبدعين والفنانين في مختلف مجالات الثقافة والفن، بالإضافة إلى الوفود الشبابية في إطار حظائر العمل التطوعي.

. تنظيم المهرجانات والمعارض والتظاهرات الثقافية والموسيقية والفنية، والعمل على تشريك الطرف الآخر في هذه الفعاليات.

. تبادل المحتويات السمعية والبصرية ومحتويات المعارض والمتاحف.

. حماية وصيانة الموروث الثقافي.

. إرساء علاقات شراكة وتعاون بين النوادي الرياضية بغاية التكوين والتأطير.

2 - الطفولة والتربية والتكوين

. تربية الناشئة وتأطير وتكوين المسؤولين بالمؤسسات ذات العلاقة بقطاع الطفولة.

. دعم أي شكل من أشكال التعاون بين مؤسسات التربية والتكوين بجميع مستوياتها.

. تبادل الخبرات في مجالات التصرّف الإداري والمالي والفنّي، والتعاون بالخصوص في مجال التصرف الحديث باعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

3 - التصرّف الحضري

. التهيئة العمرانية ومخططات المرور.

. النقل الحضري.

. تهيئة المآوي.

. المحافظة على الخصوصيات المعمارية للمدن وحماية المدن التاريخية.

4 . الصحة العمومية

. التعاون بين المؤسسات الصحية العمومية والخاصة.

. التكوين في مجالات الصحّة و الوقاية و رفع الوعي.

. تبادل التجارب والخبرات والمعلومات في المجال الصحّي.

5 . المبادلات الاقتصادية والتجارية

. تنمية المبادلات الاقتصادية والتجارية بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

. تنظيم أيام للشراكة، ومعارض وصالونات تجارية بالجهتين أو المدينتين.

. التشجيع على الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التنموية وخاصة منها الهادفة إلى نقل التكنولوجيا وخلق مواطن شغل.

6 . السياحة

. تشجيع الاستثمار الخاص لإنجاز المشاريع السياحية، في مجالات سياحة الاستجمام و المؤتمرات، و الاستشفاء أو غيرها من الأنماط المستجدة من السياحة كدور الضيافة و دور الاستراحة العلاجية.

. تدعيم الأنشطة الهادفة الى تعزيز السياحة وتدفّق السياح بالجهتين أو المدينتين.

7 . الشؤون الاجتماعية والتضامن

. دعم الأنشطة الهادفة إلى وضع سياسات اجتماعية للتضامن والاندماج الاجتماعي.

. العناية بذوي الاحتياجات الخصوصية والمسنين ودعم البرامج الخاصة بمساعدة هاتين الفئتين في شتى المجالات.

8. البيئة والتنمية المستديمة

دعم كافة المشاريع والمبادرات وتبادل الخبرات في مجالات:

* حماية البيئة والحدّ من التلوث بجميع أشكاله.
* الطاقات المتجددة.
* آليات التنمية النظيفة.
* التصرف في النفايات الصلبة.
* إحداث المناطق الخضراء وصيانتها.
* التصرف في المياه المستعملة والحمئة المتأتية من محطات التطهير.
* إحداث المنتزهات الحضرية والفضاءات الترفيهية والتصرف فيها.
* تكوين الجمعيات العاملة في مجال المحافظة على البيئةبغرض ضمان تحقيق التنمية المستديمة.

9. دفع التعاون المباشر من أجل تنمية المنطقة الحدودية

يسعى الطرفان إلى التعريف بميزات المناطق الحدودية التونسية الليبية وتشجيع الإستثمار بها ووضع تصورات مشتركة للتنمية والتهيئة. كما يعملان على تشريك المجتمع المدني في أنشطة التعاون ذات الصلة بالإتفاقية موضوع الإهتمام.

الفصل الثالث : آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم

. تعتمد الجماعتان في تنفيذ مشاريع التعاون والشراكة على الآليات المتفق عليها ضمن الفصل الأول من هذه الاتفاقية المتعلق بمبادئ التعاون والشراكةومنهجيتها.

. تُحدث لجنة فنّية تضمّ ممثلين عن المدينتين تكون مهمتها دراسة "الورقات الفنية للمشاريع" أو "ملفات اقتراح أنشطة أو مشاريع" ولها صلاحية الموافقة أو التعديل أو الإلغاء، كما تتولّى هذه اللجنة قيادة المشاريع ومتابعة إنجازها، وإعداد تقرير سنوي عن سير أنشطة التعاون بين البلديتين.

الفصل الرابع : نظام تحمّل المصاريف المترتبة عن أنشطة التعاون

. يعتمد مبدأ المعاملة بالمثل في تحمل مصاريف الأنشطة المترتبة عن تنفيذ مشاريع التعاون، ويستثنى من ذلك مصاريف السفر الدولي.

الفصل الخامس : أحكام ختامية

. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ توقيعها.

. تؤطّر هذه الاتفاقية علاقات التعاون والشراكة بين بلديتي.....و...لمدة 5 سنوات، يتم بانتهائها، إما تحيينها بمجالات تعاون جديدة أو إنهاء العمل بها وتعويضها باتفاقية جديدة.

يلتزم كلا الطرفين باحترام القوانين واللوائح المعمول بها في كلا الدولتين ويكون أي اتفاق أو تعهّد مخالف لهذه القوانين في حكم الملغى دون الرجوع الى الجهات الرسمية.

. في صورة بروز إشكاليات ومصاعب لتنفيذ المشاريع المتفق عليها، مما يستدعي إيقاف العمل بهذه الاتفاقية، يمكن لكل طرف في كل وقت إبلاغ الطرف الآخر بقراره وضع حدّ للعمل بها، وفي هذه الحالة، ينتهي العمل بها ستة أشهر من تلقي هذا الإشعار من قبل الطرف الآخر.

. تلتزم الجماعتان المحليتان، في صورة وقف العمل بهذه الاتفاقية، بإتمام إنجاز المشاريع الّتي تمّ الشروع فيها.

يتم التوقيع على هذه الاتفاقية بناء على رغبة الطرفين وتحرر في أربع نسخ

(نسختان تحفظان بمقر كل بلدية والنسختان الثانيتان توثقان بالجهات المركزية لكل دولة)

حرّر عن طواعية و حسن نية و في نظائر طبق القانون بتاريخ .../..../....

عميد البلدية..... رئيس المجلس البلدي.....

CILG-VNG International
« Engagé à renforcer les gouvernements locaux démocratiques »

Le CILG-VNGi, Centre de développement International pour la Gouvernance Locale Innovante, est le bureau régional MENA de l'agence de coopération internationale de l'Association des Villes Néerlandaises.
L'organisation est dévouée au soutien des processus de décentralisation et du développement local durable dans la région MENA.

CILG-VNG International
« ملتزمون بدعم الحكومات المحلية الديمقراطية »

المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد, مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية.
منظمتنا تدعم مسار اللامركزية والتنمية المحلية وتسهل التعاون اللامركزي في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط.

avec le soutien de | بدعم من

Ministère des Affaires étrangères

Ministère des Affaires Étrangères
DANIDA | coopération danoise au développement

© CILG-VNG International 2015